التمكين السياسي للمرأة كمؤشر لقياس الديمقراطية التشاركية في الجزائر

أ.عابد أحلام
باحثة: مخبر الأمن الإنساني- جامعة باتنة 1

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ما جاءت به الأهداف التنموية، المتمثلة في المساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون تفرقة بين الجنسين، هذا الأمر أدى إلى ظهور فواعل جدد في الدولة وفق رؤية جديدة تعيد دمج وتشريك النوع الاجتماعي –المرأة- في المشهد السياسي عن طريق توسيع نطاق المشاركة السياسية، من هنا جاءت الإشكالية في إبراز مدى مساهمة مقاربة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التمكين السياسي للمرأة في ظل التشريعات الجزائرية، وهل درجة هذا التمكين السياسي يؤسس لهذه المقاربة التي تؤدي إلى تعزيز دور المرأة في العمل السياسي؟

ففي هذا المقال سنحاول الإلمام بالإجابة عن الأسئلة المطروحة حول هذا الموضوع الذي يعالج مقاربة الديمقراطية التشاركية من زاوية التركيز على المرأة كفاعل يساعد في بلورة السياسات العامة، وذلك بتسليط الضوء حول تأثير هذه المقاربة في تعزيز حضور المرأة في صنع القرار السياسي، كمحاولة للعمل بها وجعلها آلية لرسم السياسات العامة تحقيقا للأهداف التنموية.

Résumé:

Cet Article a comme but de mettre sous lumière, ce que les objectifs de développement ont apporté, qui représentent l'équité et le fait de donner l'opportunité à tous, sans différenciation, entre les deux sexes, ce qui a conduit à l'apparition de nouveaux actifs dans l'état, selon une nouvelle vision qui réintègre et réassocie le genre sociale – La femme- dans la scène politique, à travers l'élargissement du domaine de la participation politique, de la est venu la problématique pour mettre en évidence l'ampleur de la participation de l'approche de la démocratie participative, dans la réalisation de l'accès politique aux femmes sous législations Algériennes, et si le degré de cet accès

politique, construit pour cette approche, qui conduit à la consolidation du rôle de la femme dans l'action politique?

Nous allons essayer dans cet article de bien saisir les réponses aux questions posées sur ce sujet, qui traite de l'approche de la démocratie participative, en insistant sur la femme comme acteur aidant au développement des politiques générales, en mettant en évidence, l'impact de cette approche dans la promotion de la présence féminine dans l'élaboration de la décision politique, comme un essai de sa mise en application, et de la rendre un vrai mécanisme de dessin de politiques générales, pour une meilleure réalisation des objectifs de développement.

مقدمة:

تأتي هذه الورقة البحثية لتكون مدخلا عامّا لمناقشة قضية باتت محورية، تمثلت حديثا في مقاربة سياسية واجتماعية تنموية تتيح للفواعل المجتمعية الجديدة الاشتراك في العمل السياسي، وذلك في سياق مساعي تمكين هذه الفواعل من تعزيز دورها في اتخاذ القرار وتحريك عجلة التنمية، ما اصطلح عليه "**بالديمقراطية التشاركية Démocratie Participative** "، باعتبارها تمثل أحدث الصيغ المفاهمية المعاصرة لتجذير تطبيق الديمقراطية، وبالتالي اعتمادها واستخدامها كشرط في عمليات رسم السياسات.

وهو ما يستوجب مناقشة هذه المقاربة من زاوية تمكين المرأة من العمل السياسي، باعتبارها تمثل تعزيزا لحضورها في هذا الحقل، الأمر الذي شكّل ضرورة ملحة لتبنيها من قبل الدول بهدف تحقيق التنمية.

من خلال ذلك، نجد أن **أهمية** هذه الدراسة تتمثل أساسا في أنها تناقش موضوعا جديدا وحيويا في البحث المتمثل في الموجة العارمة من تنامي الوعي بقضية الديمقراطية، حيث أصبحت الشغل الشاغل لكل المهتمين في الوقت الحاضر، خاصة على مستوى الممارسة، والمتمثل في أحد مرتكزاتها هي المساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون التفرقة بين الجنسين، بالإضافة إلى فكرة التشاركية التي جاءت لإضفاء الشرعية والمصداقية للقرارات المتخذة، حيث تجعل المواطن محور التنمية، وذلك بالتركيز على النوع الاجتماعي المتمثل

في المرأة التي تمثل نموذجا للممارسة الديمقراطية، من خلال تمكينها من المشاركة في العمل السياسي .

فالهدف منها هو إتاحة الفرصة لهذا النوع الاجتماعي – المرأة- المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وذلك لخلق رؤى تنموية جاءت تماشيا مع الأهداف الثمانية للتنمية، وهي المساواة وإزالة التفاوت بين الجنسين.

وكنتيجة لهذه التحديات المعاصرة، سعت الدولة الجزائرية في مسار الإصلاح السياسي والإداري على مستوى تشريعاتها إلى إيجاد طرق هيكلية ومؤسسية لتبني مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تهدف إلى خلق آليات معاصرة لتدبير الشأن العام بطريقة ديمقراطية عقلانية ورشيدة، تتجلى في البحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الاشتراك المجتمعي في اتخاذ القرار، وبأقل درجة من العنف والصراع على السلطة، وفي ظل أفضل مستويات الشفافية والنزاهة، من خلال تمتين الدور الذي تلعبه المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة خاصة على الصعيد المحلي، فهي بالتالي تمثل تطورا لتحقيق الديمقراطية المحلية من خلال إنشاء مجالس محلية.

بالإضافة إلى أنها أصبحت ضرورة ملحة بعد تغير وظائف الدولة، وظهور فواعل جدد لا بد من استيعابهم وتمكينهم من المساهمة في تدبير الشأن العام، وإعادة صياغة العلاقة بين هذه الفواعل على أساس التعاقد والتشاور والتوافق، وفق رؤية جديدة تربط الدولة بالمجتمع وتعيد دمج وتشريك هذا النوع الاجتماعي – المرأة- في المشهد السياسي عن طريق توسيع المشاركة الشعبية.

بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن لمقاربة الديمقراطية التشاركية تحقيق التمكين السياسي للمرأة في ظل التشريعات الجزائرية ؟**

وبعد طرحنا لهذا الإشكال سنسعى إلى تفريعه عبر **الأسئلة** التالية:

-ما هو مفهوم الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي؟ ما طبيعة الترابط والعلاقة بينهما؟

- هل درجة التمكين السياسي في الجزائر يؤسس لديمقراطية تشاركية تؤدي إلى تعزيز دور المرأة في العمل السياسي؟

-كيف يمكن تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية للنهوض بدور المرأة في العمل السياسي في الجزائر؟

بعد طرح الإشكال المركزي وتفريعه ستحاول هذه الدراسة اختبار **الفرضية** التالية:

الاعتماد على مقاربة الديمقراطية التشاركية يتيح للمرأة تدبير الشأن العام في الحقل السياسي، والذي يؤدي إلى استمرار حالة الحكامة والرشادة والشفافية.

أولا: حول مفهوم الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي:

1-مفهوم الديمقراطية التشاركية.

يثير استخدام مفهوم الديمقراطية التشاركية محلّ اشتغال الكثير من علماء السياسة، ففيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة، ليس من خلال نوابهم فحسبن بل في رسم السياسات العامة وصنع القرار[1]، لأن الأصل في السياسة هو المشاركة وحق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالتكافؤ في الفرص.

مع ذلك يسود الاتفاق على أن فكرة المشاركة قديمة مثل الديمقراطية، ذلك أن أول صياغة لمفهوم الديمقراطية التشاركية كان عام 1960 واستخدمه الفيلسوف الأمريكي **أرلوند كونمان**، وهو مفهوم في جزء منه كان يهدف إلى تطوير المشاركة المنخفضة للأحياء الأمريكية[2].

في هذا السياق، يرى الأمين شريط بأن الديمقراطية التشاركية: "هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، وبأنّها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"[3].

كما تضيف **ريان فوت/ Rian Voet** في كتابها **"النسوية والمواطنة"** بأن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني)، وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال، بالإضافة إلى أن المواطنين العاديين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات (المواطن ليس بديل للحكومة)، ولكن حتى يكون قرارا ملائما ورشيدا ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة[4].

بالإضافة إلى أن الديمقراطية التشاركية تفيد في الاستخدام العام والواسع كل الإجراءات والأدوات والأجهزة التي تدعم المشاركة المباشرة للمواطنين في الشؤون الحكومية، عن طريق الميزانية المشتركة، ومجالس الأحياء، وهيئات المحلفين، وإجراءات التشاور والنقاش العمومي[5]، وبمعنى أدق هي عملية استشارة المواطنين واتخاذ القرارات والإسهام في مراقبة السياسات العمومية، أو هي عملية إشراك المواطنين في السياسات العمومية من حيث الاستشارة، المراقبة، اتخاذ القرار[6].

أما عن سياقها التاريخي، فنجد أنها حديثة العهد في حقل القانون الدستوري وعلى علم السياسة، فقد ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، باعتبارها مجموعة من المؤسسات والآليات المكملة للديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية[7].

كما كان ظهورها مرتبطا ببداية ظهور سيئات الديمقراطية التمثيلية، والمتمثلة في استئثار الأحزاب السياسية بالسلطة وبعدها عن المواطنين، وتحويل السلطة من خدمة المجتمع إلى خدمة المصالح الضيقة للأشخاص، حيث بدأت الفئة المهمشة المتمثلة تمثيلا ناقصا يشعرون بأن إرادتهم ومطالبهم ووزنها ناقص في العمليات التي ينظرون إليها على أنها تعسفية وغير عادلة[8]، حيث ظهرت الكثير من الأصوات التي تطالب بمشاركة كبيرة للمواطنين في القضايا العامة[9]، إما عن طريق المساهمة في إعدادها أو تقييمها أو مراقبتها.

فهذه المقاربة إذن جاءت أساسا لإصلاح نواقص الديمقراطية التمثيلية، من زاوية الإستقلالية في تدبير الشأن المحلي بعيدا عن السلطة المركزية، بهدف التخفيف من أعباء الدولة، والإنتقال من المركز المهيمن والمغلق إلى فضاءات أوسع من التسيير الذي يتيح للفواعل الاجتماعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

إضافة إلى أن الديمقراطية التشاركية تعتبر تصورا اقتصاديا قائما على حرية المبادرة الفردية، وكذا مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، فإنها تكفل تحقيق أكبر قدر من الحاجات المجتمعية ومطالب الواقع المحليّ، في أقصر مدة ممكنة وبأقّل تكلفة مقدرة[10].

فهي إذا مقاربة تنطلق من حق المواطن في الحصول على فرصة المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية Les Collectivités Locales ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي، للارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار[11].

من خلال هذا، نخلص إلى أن الديمقراطية التشاركية هي نظام تخلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، وذلك لمساهمتهم في رسم وصنع القرار السياسي، فهي تقوم أساسا على تخلي السلطة عن دورها المركزي عبر التخفيف من عبء الوصاية السياسية والإدارية، وفسح المجال للتعاطي مع فواعل مجتمعية جديدة كالتجمعات النسائية، لتمكين المرأة من الحصول على نصيب من التخلي الشرعي للدولة عن سلطتها لصالح السلطة المنتخبة المحلية. وبالتالي المساهمة في تحديث هذه الجماعة التي تقتضي جهدا كبيرا لإدماجها في التجربة التنموية.

2_مفهوم التمكين السياسي

بداية نشير إلى أن مفهوم التمكين هو ضد التمييز أو التهميش أو الاقصاء لفئات معينة في المجتمع، كما هو الحال مع تهميش المرأة عند التحدث عن

التنمية خاصة في مجتمعاتنا، فبمعناه العام هو إزالة كل العمليات والاتجاهات والسلوكات النمطية في المجتمع، والمؤسسات التي ترتب النساء كفئة مهمشة.

فحسب **البنك الدولي** في 2002 فقد عرف التمكين بأنه: " توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم"[12].

بناء على هذا، نجد أن التمكين يعني امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، فهو إذن يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم حضور الذات وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر.

وفي سياق هذه الدراسة، فإن تعريف تمكين المرأة حسب منظمة الإسكوا تعني: " العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل".

إضافة إلى ما صدر عن أعمال المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بيكين (الصين) 1995 "أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم في المجتمع"[13].

كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2012، [14] أن تمكين المرأة بوصفها طرفا فاعلا في المجالين السياسي والاجتماعي يؤدي إلى تغيير الاختيارات الخاصة بالسياسات وتحسين مستوى تمثيل المؤسسات، وبالتالي فزيادة مشاركة المرأة في القيادة السياسية ساهمت في إعادة تشكيل الرأي العام وسن تشريعات عمالية أكثر مراعاة لظروف الأسرة.

بناء على ما سبق، نجد بأن التمكين السياسي هو بمثابة عملية مركبة تتطلب سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية قانونية، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد

المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا، ومن أجل تحقيقه لابد من وجود ديمقراطية سياسية.

أما بالنسبة للمرأة فهو يتمثل -التمكين السياسي- في وصولها إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المنفردة في صنعه إلى جانب مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياسا لتمكين المرأة ليقيس مشاركتها في السياسة وذلك اعتمادا على حصة النساء في مقاعد البرلمان(15).

وبالتالي فالتمكين السياسي للمرأة هو جعلها ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير، أي تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة النشاطات، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان(16).

3-العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي

تتجلى العلاقة بينهما من زاوية المشاركة السياسية، لأنها جوهر الديمقراطية وروحها المتجسدة في الدور الذي تقوم به، ونظرا لأنها تمثل إحدى النواحي السياسية لكليهما فهي إذن تجسد التمكين السياسي الذي يتحقق من خلال مقاربة الديمقراطية التشاركية وبإسقاط على النوع الاجتماعي المتمثل في المرأة.

كما تتميز هذه العلاقة بأنها علاقة ترابط وظيفي، حيث لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية في غياب الديمقراطية التشاركية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص في مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم، كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في غياب المشاركة السياسية الفعلية، لأنها حق من حقوق المواطنين يجب تجسيده عمليا في أرض الواقع، إما من خلال التأثر على صناع القرار أو المشاركة مباشرة في صنع القرارات واتخاذها، وبذلك تكون صيرورة المشاركة السياسية حقا للمواطنين تعبر عن

مرحلة تطور الحياة السياسية والاجتماعية[17]، وبالتالي خطوة لتأسيس الديمقراطية التشاركية.

وتدعيما لما سبق، يرى **ساندرين روي/ Sandrine Rui** أن لمنظري الديمقراطية التشاركية ممرّ واحد هو مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة، وذلك في قلب النظام الديمقراطي، من قبل تعزيز المواطنة الفعالة بدءا من النظام السياسي والإداري للدولة، وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى الانتشار في كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية من أجل إفساح المجال للأسرة والحركات الاجتماعية[18]، هذا يعني أن للديمقراطية التشاركية معطى ثابت هو غاية وجودها، والمتمثل في مشاركة المواطنين، مشاركة فعالة تستهدف بشكل مباشر أو غير مباشر التأثير في انتخاب الأشخاص الذين يحكمون، والتأثير في القرارات والأفعال التي يقومون بها أو يتخذونها[19].

من هنا نستنتج أن هذه المشاركة السياسية هي هدف ووسيلة في نفس الوقت، هدف لأن التمكين السياسي والديمقراطية التشاركية ترتكزان عليها، ووسيلة لأن عن طريقها يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم[20].

وعليه فالعلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي هي علاقة وطيدة وطردية، حيث أن تراجع الأولى يؤدي إلى غياب الثانية، وأن وجود الثانية يؤدي إلى توسيع نطاق الأولى.

ثانيا: واقع التمكين السياسي للمرأة الجزائرية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية:

إن دراستنا لمسألة الديمقراطية التشاركية تنطلق من واقع التجربة السياسية المعاشة، وذلك بالتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعنا، كمقاربة علمية تقتضي الانطلاق من معايير الثقافة السياسية للنظام المتعلقة بوضعية المرأة، حيث نجد أنها تهيمن عليها ما يعرف بثقافة الهيمنة الذكورية[21]، والتي تشكل عمق المخيال السياسي لمجتمعاتنا العربية، ففي حين تحاول بعض البلدان العربية أن تضمن في دساتيرها وقوانينها الأساسية ما

يستجيب لمضامين الاتفاقيات والمواثيق الدولية الضامنة لحقوق المرأة، نجد أنه على صعيد الممارسة لازال هناك تفاوت كبير بين جوهر هذه القوانين والسياسات وبين الواقع والتمكين السياسي للمرأة العربية [22].

وقد تجلى ذلك عن الإرادة الفعلية للدولة الجزائرية في النهوض بوضعية المرأة، وتحسين حقوقها وترقية موقعها في مختلف الأصعدة، لاسيما السياسية منها، وتجسد ذلك من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية* والوطنية**، كما كرست جهودها الداخلية الرامية للارتقاء بمستقبل المرأة بإصدارها لترسانة من التشريعات، ذلك أن السلطة الجزائرية منحت المرأة الحق في الانتخاب منذ الاستقلال، وأن كل المواطنين سواسية أمام القانون، وضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة فعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومساواة جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

فالديمقراطية التشاركية تبدو أنها تشكل أداة لحيوية الممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا، عبر توسيع المشاركة السياسية وتقوية فواعل النوع الاجتماعي المتمثل في المرأة من أجل قيام عدالة اجتماعية متنامية، فهنا نجد أن الدستور الجزائري قد تجاوب مع هذا التوجه، حيث نص على الديمقراطية التشاركية التي سوف تسمح للمرأة في تدبير الشأن العام، من خلال التشريع، وكذا تشكيل حركات نسائية.

1-حقوق المرأة في التشريع الجزائري

لقد برهنت المرأة الجزائرية نضالها في العمل السياسي سواء أثناء الثورة التحريرية إلى الاستقلال، حيث أخذت مكانها في الحياة السياسية تدريجيا وعلى مختلف مراحل تطور النظام السياسي الجزائري:

-في فترة الأحادية الحزبية: تميز النظام السياسي بنظام الحزب الواحد الذي كان له الأثر في تغير وضعية وحضور المرأة الجزائرية في العمل السياسي، حيث لم تعرف الجزائر من 1989-1992 سوى تنظيم نسائي وحيد يحتكر تمثيل

المرأة الجزائرية والمتمثل في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الذي تأسس في 19 جانفي 1963، ففي هذه الفترة لم يكن للمرأة الجزائرية قنوات وسبل للمشاركة في العمل السياسي.

-أما في فترة التعددية الحزبية، فقد عرف حضور المرأة حركية سياسية نتيجة لطبيعة النظام السياسي الديمقراطي القائم على قيم المشاركة السياسية والمساواة، أين كان حضورها في تزايد من خلال القوانين الدستورية خاصة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث نص الدستور الجزائري على المساواة بين المواطنين في المادة 29 على: " أن المواطنين سواسية أمام القانون ولا يوجد أي تمييز في المعاملة معهم بسبب المولد أو العرق أو النوع أو الرأي أو أي ظرف شخصي آخر "[23]، ويتضح من هذا أن نية الرئيس تمثلت في دعم المرأة خاصة في المجال السياسي منذ وصوله للسلطة، كما أكد على عزمه في إعداد السند القانوني الكفيل بإنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، فالواضح من سياسته أنها عملت على تكريس التمكين السياسي للمرأة من خلال اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة، وذلك من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي الذي جاء في برنامجها سنة 2007.

كما عمل المشرع الجزائري على مأسسة تمكين المرأة الجزائرية سياسيا، وذلك عبر انشائه الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2002، واللجنة الوطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة سنة 2009، ومنتدى النساء والمشاركة السياسية، وإستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة...الخ.

ونتيجة لهذا دعا المشرع الجزائري إلى تبني مفهوم المشاركة السياسية من خلال نصه على آليات الديمقراطية التشاركية التي تمكن المرأة كمواطن من المشاركة في تسيير شؤونها العمومية على المستوى المحلي، فبالرغم من تضمين الدساتير السابقة لهذا الحق، إلا أنها لم تكن بشكل علني إلا سنة 2008، من خلال التعديل الدستوري الذي أجراه رئيس الجمهورية، حيث أضيفت المادة

31 مكرر، والتي نصت على أنه: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة تلاه تعديل قانون الانتخابات"[24].

فمن جملة الإصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة الجزائرية، هي مسألة ترقية مكانة المرأة في المجتمع وتعزيز وجودها في مختلف مؤسسات الدولة الحكومية والتمثيلية والقضائية، حيث تم تكريس ذلك في النصوص الدستورية والقانونية، ومن بين المحاور التي أشار إليها رئيس الجمهورية في خطابه في أفريل 2011 مسألة توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، في هذا الإطار صدر القانون العضوي رقم 12_03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وحسب المادة الثانية منه: " يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو حزبية عن النسب المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

***انتخابات المجلس الشعبي الوطني:**

أما بشأن المجلس الشعبي البلدي، فالنسب هي: 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد، 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعد، 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا، 50% بالنسبة إلى مقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

***انتخابات المجالس الشعبية الولائية: والولائية نسبهاي:** 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا، 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 44 مقعدا.

***انتخابات المجالس الشعبية البلدية:** 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة"[25]، وشدّد المشرع على ضرورة احترام هذه النسب، ونص على رفض كل قائمة ترشحات مخالفة لها[26].

من هنا نلاحظ، أن التغير أو الجديد الذي جاء به القانون العضوي، هو تحديد نسبة تمثيل المرأة الوجوبية، فضلا عن رفع عدد أعضاء المجالس المحلية، فهذا التوسيع في دائرة الديمقراطية التمثيلية من شأنه تفعيل الديمقراطية التشاركية.

ويتضمن القانون العضوي أيضا الأخذ بالنظام الإجباري للحصص من قوائم المترشحات، وفي المقاعد المتحصل عليها من كل قائمة، باعتبار أن هذا النظام أكثر الأنظمة انسجاما مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مادتها الرابعة التي انتظمت إليها الجزائر في 1996[27]، على أن يؤدي عدم الالتزام بهذا الشرط إلى رفض القائمة بكاملها، إذ ينص القانون على أن يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح آخر من نفس الجنس، وذلك في محاولة من السلطة لتحفيز الأحزاب السياسية على منح المزيد من الفرص للنساء، وعدت الدولة بمساعدة مالية خاصة بالأحزاب بحسب عدد مترشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية والولائية في البرلمان[28].

أما عن ضمان وجود المرأة بصفة آلية، وفي إطار تنفيذ النسب المحددة في القانون العضوي 12_03، فيتم تطبيق قاعدتين أساسيتين:

القاعدة الأولى: تحديد المقاعد العائدة إلى النساء المترشحات على أساس نسبتي 30% و35% اللتين حددهما القانون العضوي للدائرة الانتخابية المعنية، وبحسب عدد المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة من قوائم المترشحين.

القاعدة الثانية: ينطبق ضرب عدد المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة مترشحين بالنسبة المحددة في الدائرة الانتخابية المعنية، محولة إلى الكامل الأعلى لما الجزء العشري يفوق 5، وفي حالة حصول قائمة مترشحين على مقعد واحد فقط، يمنح هذا المقعد تلقائيا للمرأة المترشحة إذا كانت هي المرتبة كرأس القائمة[29].

وهكذا يعد القانون العضوي قفزة نوعية في تاريخ مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة، حيث بلغت نسبة حضورها في المجلس الوطني الحالي حوالي 31,6%، أي 145 نائبة من مجموع

462 نائب، من خلال الانتخابات المحلية 23 /12/ 2017 وعن مشاركتها في المجالس الولائية والبلدية.

إذ عرف وجود المرأة في مختلف العهدات التشريعية التي عرفتها الجزائر تطورا ملحوظا في المجالس المنتخبة، خاصة مع تطبيق القانون العضوي 12_03، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه بشأن تطور تواجد المرأة داخل المجلس الشعبي الوطني في الانتخابات التشريعية من 1997_2017.

العناصر / السنوات	مجموع النواب	عدد النساء	النسبة المئوية
2002_1997	380	12	3,15
2007_2002	389	24	6,42
2012_2007	389	31	7,71
2017_2012	462	145	31,38
2022_2017	462	145	31,38

المصدر: الموقع الإلكتروني للمجلس الشعبي الوطني:

http: //www.apn.dz/ar/les-membres-ar/

من جهة أخرى، نجد وحسب إحصاء مجموعة البنك الدولي نسبة المقاعد التي مثلتها النساء في البرلمان الجزائري تطورا خاصة مع استحداث القانون العضوي سنة 2012، وهي موضحة في الأعمدة البيانية أدناه: (أعمدة بيانية توضح تطور مقاعد المرأة في البرلمان الجزائري من 1997 إلى 2017).

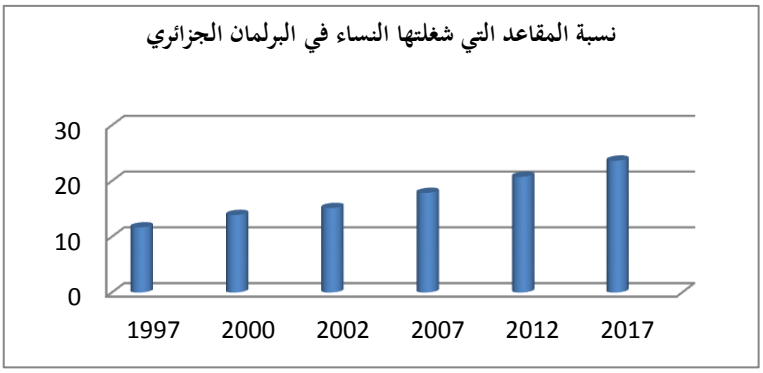

المصدر: إحصاء مجموعة البنك الدولي، على الرابط الإلكتروني:

https: //data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS

من خلال هذا نجد أن المرأة الجزائرية حققت جانبا مهما من حقوقها، ولكن أغلب المكاسب التشريعية الضامنة لهذه الحقوق كبّلها الواقع الاجتماعي والسياسي التقليدي في المجتمع، وبقيت في أغلب مستوياتها شكلية، أي أن الحضور القاعدي للمرأة على مستوى النشاط الجمعوي المدني والسياسي – الرسمي وغير الرسمي- لم ينعكس على مستوى فعالية مشاركتها السياسية القيادية التي ظلت شبه غائبة عن هندسة المشهد السياسي للدولة، بالرغم من توسيع حظوظ تواجدها في المجالس المنتخبة، وسعي كل الالتزامات القانونية والدولية والدستورية الوطنية المطبقة سعيا إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز التكفل بحقوقها، إلا أن الأوضاع الواقعية كشفت وجود العديد من العقبات التي تحول تمكن المرأة من الحصول على كافة حقوقها، لاسيما السياسية منها، فهذا الوضع المزري هو الذي دفع بالمشرع الجزائري إلى المبادرة بترقية الحقوق السياسية للمرأة في التعديل الدستوري لسنة 2008، وبعد ذلك فالقانون العضوي حدّد آليات توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة سنة 2012.

في نفس السياق، نجد أن تطور المؤسسة التشريعية في الجزائري وتحولها من مؤسسة بغرفة واحدة إلى مؤسسة بغرفتين، كان له الأثر الإيجابي في توسيع حصة المرأة في البرلمان، في حين تدل الأرقام والإحصائيات على أن تمثيل المرأة في المجالس الشعبية والبلدية والمواقع الحكومية كافة ضئيل ودون المستوى المطلوب، وكذا على مستوى تمثيلها ونشاطها في المجتمع المدني، ودورها يبقى محصورا في المدن الكبرى، حيث إن المرأة الريفية معزولة من المشاركة والتمثيل، بعيدة كل البعد عن اتخاذ القرارات التي تهم وجودها، كيانا يسهم في خلق التغيير للأحسن، ومن ثم النجاح في ترقية دورها ومكانتها في المجتمع[30].

2-الحركات النسوية في الجزائر

لقد تدعمت مقاربة النوع الاجتماعي في الجزائر من خلال تأسيس شبكة من المؤسسات والجمعيات المدنية الناشطة في مجال حقوق المرأة مثل: الجمعيات

الخيرية النسائية، الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب السياسية سواء المعارضة أو الموالية للسلطة، الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة، النوادي النسائية.

كما أن الواقع يؤكد أن الحركة النسوية في الجزائر احتلت مكانة في الحركة النسوية العالمية، فهي الحركة التي لم تخلق من عدم، وإنما هي نتيجة نضال التنظيمات النسوية منذ الاستقلال، وخاصة في السبعينيات والثمانينيات، والتي كانت تعتبر امتدادا لنضالات النساء أثناء حرب التحرير الوطنية، حيث يتفق أغلب المهتمين بقضايا المرأة على أن إقبال النساء على الممارسة السياسية، ما هو إلا استمرارية لنضالها سياسيا منذ حقبة الاستعمار، أين تجسد هذا في الخطابات السياسية الرسمية وغير الرسمية والتي تأخذ هذا المبرر في خطاباتها، وبالتالي يعيد مبدأ الاستمرارية.

كما تميزت هذه الحركة بمبادرات نسوية كثيفة ومتعدد، بدت على أنّها الحركة الاجتماعية الأكثر قوة والأكثر وحدة في تنوعها، تستطيع أن تكون قوة مضادة بعد ذلك، ومع ظهور ظواهر الجديدة عرفتها الجزائر والمتمثلة في الإرهاب، أصبحت هذه الحركة في مقدمة النضال ضد الإرهاب وضد الأصولية ومساندة لعائلات ضحايا الإرهاب.

فهي منذ إنشائها ركزت على ضرورة دمقرطة النظام النسوي الجزائري كمطلب أساسي لأغلبية الجمعيات اللواتي سخرن نضالهن من أجل مواطنة النساء، وأكثر من ذلك في موقف معارض للأصولية الدينية التي تعتقد أنّها العدو الرئيسي لحقوق النساء، حيث أوضحت مشاركتها الفعلية في إطار المطالبة بحقوقها من جهة، ومحاربة الأصولية الدينية من جهة أخرى، وطرحت على مستوى بعض الجمعيات لتناقش في الدورة العالمية الرابعة حول النساء المنعقدة في بكين في سبتمبر 1994، تبنت من خلاله أن النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل هي مسألة متصلة بحقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وينبغي ألا ينظر إليهما بشكل منعزل على أنهما من المسائل الخاصة بالمرأة، فهي السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار

والتقدم، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، هما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لدى المجتمع وتكريس الديمقراطية التشاركية.

وهكذا فحضور المرأة في الحقل السياسي في العمل الجمعوي جاء في إطار السياسات الإصلاحية التي يسعى النظام السياسي تحقيقها، فكل هذه القوانين والمؤسسات تعتبر مؤشرا إيجابيا يدل على الاهتمام بحقوق المرأة وعلى تشريكها في تسيير شؤون الأسرة وفي إدارة الشأن العام للمجتمع الجزائري، وكل هذا بهدف إنجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تعزز المساواة بين الجنسين، أي أن الترسانة القانونية والشبكة المؤسساتية التي نشأت في الجزائر من أجل المرأة، أسهمت في تصنيفها في المراتب المتقدمة في مجال تعزيز وضع المرأة على المستوى العربي، كما أن تقدم الجزائر في منظومة حقوق المرأة، كان نتيجة الحركة النسوية النشيطة التي بذلت جهودا كبيرة على المستوى الوطني والدولي من أجل رفع نسبة تمثيلها السياسي والجمعياتي.

فالتأسيس إذا لتجربة الديمقراطية التشاركية يجب أن ينطلق من الهرم التشريعي في الدولة، أي من نص الدستور وعبر مختلف التشريعات الوطنية الأخرى من أجل رفع الوعي الحقوقي المواطني للمرأة ومأسسته في المجتمع، وأن تستند أيضا إلى المواثيق الدولية التي تزكيها وتسندها، على الرغم من هذا إلا أن كل هذه القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية وجميع المؤسسات المنبثقة عنها والداعمة لها -وطنيا ودوليا- لم تتمكن من خلالها المرأة أن تقضي على الإرث الاجتماعي والحضاري الذي مازال يشكل عائقا موضوعيا أمام فاعلية مشاركتها في الحقل السياسي، حيث أن النظام الاجتماعي والإرث الثقافي والقيمي والرمزي للمجتمع يظل يشتغل باعتباره آلة شرعنة هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها[31].

وهكذا فإن نضال المرأة من أجل المشاركة السياسية في إطار مجتمعي حديث الديمقراطية مازال بعيدا عن بلوغ الديمقراطية التشاركية، ذلك أن انتهاج الدولة الجزائرية طريق التحديث كان من خلال الاعتراف الصريح ضمن

دساتيرها وقوانينها بحق المرأة في الترشح والانتخاب في المجالس النيابية وتقلد الوظائف العامة في الدولة، إلا أننا نلاحظ أن هذا التحديث قد اتخذ من تلك القوانين والتشريعات التي تحقق المساواة النظرية جزء من إستراتيجية سياسية لإضفاء الشرعية على النظام وليس إيمانا بدور المرأة الراسخ في الحياة السياسية، فقد وضعت مواطنة المرأة في خدمة المصالح السياسية المتغيرة للدولة، كالتعديل الدستوري الأخير 2008 والذي نص على توسيع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة.

ثالثا: مدى فعالية الديمقراطية التشاركية للمرأة في الجزائر

من خلال عرضنا لواقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائرية، نلحظ بأن السياسات التي دعت إليها الجزائر في هذا المجال، لم تعد تنفع في ظل ارتفاع الوعي السياسي للمرأة الجزائرية، من خلال إشراكها بشكل فعلي في الحياة السياسية، وذلك عن طريق تفعيل آليات المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار، زيادة نسبة حضورها في المجالس المنتخبة، وكذا حضورها داخل هياكل الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، باعتباره عنصرا هاما من عناصر بناء الديمقراطية التشاركية.

لكن على العموم نجد أن المرأة الجزائرية حققت مكاسب هامة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأصبحت قادرة على أن تكون شريكا حقيقيا للرجل في العمل السياسي والتنموي، وكذا المساهمة الفعالة في تدبير الشأن العام، مما يساهم في محاولة بناء ديمقراطية تشاركية، بالرغم من معاناة المجتمع الجزائري من ثنائية قيمية بين القيم الغربية والقيم التقليدية والتي تدعو القيادة السياسية من أجل عزل المرأة عن الحياة السياسية[32].

فمن جهة زيادة الهوة بين ما شرعته النصوص القانونية وما أنجزته الممارسات الواقعية للمرأة الجزائرية، يفسر بحصر قيادات الأحزاب والمنظمات النقابية في عدد من الزعامات الرجالية وتهميش دور المرأة فيها، وكل هذه الدوافع لا تؤدي إلى تحقيق ديمقراطية تشاركية التي تؤكد على:

-أن النشاط السياسي للمواطن يجعله ايجابيا واجتماعيا في نفس الوقت.

-أن دخول المواطن في اللعبة السياسية والمشاركة فيها يحد من نفوذ وهيمنة بعض النخب.

-أن المواطنون لا يحكمون أنفسهم بأنفسهم فعلا إن لم يشاركوا مباشرة في سن القوانين ورسم السياسيات.

إلى جانب هذا، فإن مقاربة الديمقراطية التشاركية تهدف إلى زيادة الشفافية والمساءلة والفهم والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة، وأن نجاحها متوقف على مشاركة المرأة في العمل السياسي.

على ضوء هذا يمكن إجمال بعض المعوّقات التي حالت دون تحقيق الديمقراطية التشاركية وهي:

1-نمط الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري: فهي ثقافة الخضوع أو التبعية للنظام السياسي، التي تدفع الأفراد إلى اللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية، حيث ينظر الأفراد إلى النظام السياسي على أنه نظام أبوي يتعهدهم ويتولاهم وينوب عنهم في أي شيء من دون أي مشاركة إيجابية من جانبهم(33)، فهي ثقافة سياسية تميز بها النظام السياسي الجزائري على مختلف مراحل تطوره، سواء في فترة الأحادية أو التعددية مع الممارسة الديمقراطية، التي تعبر عن ثقافة شكلية لا تطبق بقيمها التي من أهمها المشاركة السياسية الفعالة، وبالتالي فهي ثقافة تتنافى مع ثقافة المواطنة والديمقراطية المؤسسة لثقافة المشاركة السياسية.

2-النزعة الرجولية (ظاهرة البطريكية السلطوية): بمعنى هيمنة هذه الثقافة المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق والإخضاع والتي حصرت دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية والتي أدت وتؤدي دور بالغ السوء في قضية تمكين المرأة، حيث تصفها بعدم المعرفة السياسية، وعدم القدرة على إدارة الشؤون السياسية، وهو الأمر الحاصل في مجتمعنا، فرغم تواجد المرأة في هذه المجالس إلا أن هناك فئة كبيرة من المجتمع مازالت تصفهن بذلك، بل أكثر من ذلك لم تقف على برامج مجتمعية ثقافية لمجابهة هذه الإشكالات الاجتماعية الحضارية وبرامج لترقية الوعي السياسي للمرأة.

3-ضعف فاعلية المنظمات النسائية: ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية[34]:

- **من حيث معيار الاستقلالية**، توصف بأنها ليست مستقلة وذلك بسبب تبعيتها للجهة الممولة، سواء الدولة أو الأحزاب السياسية، وبالتالي يتم استغلالها وتفقد استقلاليتها في اتخاذ القرارات.
- **من حيث معيار التعقد**، التي تعرف بحداثة التجربة فالبعض منها لا يعرف بنية تنظيمية متعددة المستويات نظرا لنقص الخبرة والإمكانيات، فضلا عن تمركز أغلبها في الشمال الجزائري.
- **من حيث معيار التكيف**، فهي توصف بأنها مرحلية نظرا للعراقيل التي تواجهها خاصة منها المتعلقة بالاعتماد والتمويل، إلى جانب غياب استراتيجية شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصا المرأة الريفية.
- **من حيث معيار التجانس**، حيث تشهد صراعات داخلية وانقسامات، وكذا غياب التنسيق بين القيادة ورؤساء الجمعيات، وبالتالي فهي لا تحتم المبادئ الديمقراطية بداخلها مما يصعب من فعاليتها في تفعيل الديمقراطية التشاركية داخل المجتمع.

رابعا: سبل تفعيل دور الديمقراطية التشاركية في الجزائر لتعزيز حضور المرأة في العمل السياسي:

يمكن أن نطرح في هذا الإطار ولتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجموعة من الحلول التي يمكن اعتمادها لتعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، وهي:

- وجود إرادة سياسية لدى المرأة في المشاركة في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية، وبالتالي زيادة حظوظ تمثيلها في البرلمان.

- تفعيل الميكانيزمات القانونية والتشريعية حول حماية المرأة من كل تهديد وتضييق كنتيجة لانخراطها في العمل السياسي.

- نشر الوعي بأهمية الاتفاقيات الدولية، والعمل على تبسيطها حتى يسهل استعمالها من قبل المواطنين.

- إعطاء الفرصة للمرأة من أجل الوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحياة السياسية، لتحقيق الأهداف التي ترغب فيها، وهي الوصول إلى مركز صنع القرار.

- استخدام نظام الكوتا وتطبيقه بشكل مؤقت ومحدد زمنيا، من أجل الحد من هيمنة الثقافة الذكورية، ويجب أن يصحب تطبيق مفهوم الكوتا نجاحا يرافقه التغيير في المفاهيم المجتمعية، وذلك من خلال قيام المؤسسات الإعلامية بدورها في زيادة الوعي لدى الأفراد وتحسيسهم بأهمية المرأة ودروها السياسي، فهو "فرض للأمر الواقع من خلال تأمين وجود المرأة إلى جانب الرجل ومشاركة كلا الطرفين في رسم السياسة العامة للدول، ويسمح بتحقيق مبدأ تمكين المرأة سياسيا، وبالتالي يضمن لها الحق في المشاركة السياسية، الذي هو مطلب تنموي وإنساني عادل"[35].

الخاتمة:

من خلال ما سبق، نستنتج بأن مساهمة مقاربة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التمكين السياسي للمرأة الجزائرية تجلي في:

- أن اعتماد الديمقراطية التشاركية كصورة أساسية في تدبير الشأن العام، تعتبر بمثابة التأريخ لمرحلة جديدة في العلاقة ما بين المواطن والدولة، حيث ستتحول العلاقة من نمط حكم قائم على تقييد المشاركة للمواطنين وحصرها في التصويت وانتخاب ممثلين عنهم، والتي تنتج عنها هيمنة الأحزاب السياسية وارتقاء مستوى الديمقراطية في الحياة العامة، إلى نمط حكم يعترف بمشاركة المواطنين في الحياة السياسية كقيمة ثابتة وأساسية وهو ما يسمح للمجتمع بالتدخل في اتخاذ القرارات بخصوص القضايا العامة.

-أن الانفتاح السلطوي بالنسبة للفاعل الاجتماعي المتمثل في المرأة أصبح ضرورة ملحة لاستيعاب جميع أطياف المجتمع وإنهاء حالة التهميش والإقصاء السلطوي، حيث تحولت التنمية باستخدام الديمقراطية التشاركية إلى عملية

تفاعلية مستديمة، تنطلق من اشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي فالتمكين السياسي لا يتم بمعزل عن العوامل الاجتماعية، حيث يجب مراعاة الخصوصية السياسية والمدنية للمجتمعات.

- أنه لتحقيق مقاربة الديمقراطية التشاركية بهدف حضور المرأة وتعزيزها في العمل السياسي يستلزم وجود سيادة شعبية، نظام سياسي تعددي مفتوح، تجسيد مبدأ المواطنة فكرا وسلوكا، تحقيق العدالة الاجتماعية والتداول السلمي للسلطة.

- أن العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي من زاوية المشاركة السياسية هي علاقة وظيفية ترابطية تكاملية، إذ لا يمكن الرقي بالمشاركة السياسية وتفعيل دورها السياسي دون توظيف آليات الديمقراطية التشاركية، وهذا من خلال زيادة نسبة النساء في المؤسسات التشريعية وفي مراكز صنع القرار وفي رسم السياسات العامة، وكذا زيادة تواجدها في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

- أنه من أجل تجذير ثقافة المشاركة السياسية للمرأة وتشجيع وصولها إلى مراكز صنع القرار، يجب على السلطة السياسية أن تعمل على التخفيف من الفجوة الكبيرة بين الآليات القانونية المقترحة والمشرعة لتمكين المرأة سياسيا وبين المحفزات للممارسة السياسية الميدانية.

- أن حضور المرأة في العمل السياسي في الجزائر قد تباين وفق طبيعة النظام السياسي من أحادية حزبية شهدت ضعف في درجة التمكين السياسي للمرأة، إلا أنه مع الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر شهدت خطوات إيجابية بالنسبة لحضور المرأة في مواقع صنع القرار خاصة في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

- أن هناك حضور ونشاط للمرأة الجزائرية على مستوى المجالس التشريعية والبلدية والحزبية والمواقع الحكومية المختلفة، إلا أن هذا التمثيل يبقي وجود المرأة الجزائرية على مستوى الساحة السياسية دون ما تتطلع إليه، وبنسبة

ضئيلة مقارنة بالمجهودات المبذولة والتحديات التي تواجهها، لهذا نقترح في هذا الصدد العمل على:

- **تعزيز قدرات المنظمات النسائية**: من خلال تحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة عن طريق رفع مستوى أداء العاملين فيها بالتدريب والاستفادة من التجارب المقدمة في هذا المجال، وكذلك ضمان استقلاليتها في ممارسة عملها، فضلا عن احترام تنوع هذه المؤسسات وتعزيز هياكل الحوار ووسائل الإعلام لتبادل الخبرات وتعزيز روح التضامن، وبالتالي خلق روح المواطنة التي تعتبر من مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي.

- **تعزيز آليات التمكين السياسي للمرأة**: من خلال توسيع نطاق مشاركتها السياسية، التي أصبحت مطلبا أساسيا في الحياة السياسية من قبل الحركات النسائية، مقترنة بالمناداة بتواجد النساء في مراكز اتخاذ القرار والتمثيل المتناصف للجنسين في الهياكل والمؤسسات المحلية من خلال التمثيل على مستوى المجالس المحلية لتدبير الشأن العام، فهذا يمثل نجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية.

- **تفعيل نظام الكوتا الانتخابية**: فعلى الرغم من أنه لم يحل إشكالية الأعراف الاجتماعية الراسخة في عقول مجتمعاتنا، إلا أنه استطاع تخطيها بفرض نسبة نسوية إجبارية، وهو ما يساهم في إعادة البرمجة العصبية لعقلية المواطن الجزائري، بما تسمح بتقبل فكرة قدرة النساء على ممارسة العمل السياسي.

هوامش البحث:

(1)- هايل عبد المولى طشطوش، **الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم**، الحوار المتمدن، العدد 1894، 2007/04/23، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94705

(2) -Sandrine Rui, **« Démocratie participative »**, *in:* Casillo I avec Barbier R, Blandiaux L, Chateaura F, yaud J-M, Lefebvre R, Neveu C et Salles D (dir), ***Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation***, GIS **Démocratie et Participation**, Paris , 2013, ISSN: 2268-5863. URL: http: //www.dicopart.fr/it/dico/democratie-participative.

(3)- الأمين شريط، "**الديمقراطية التشاركية ... الأسس والآفاق**"، في: **مجلة الوسيط**، الجزائر: وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد: 06، 2008، ص. 46.

(4) - أيمن بكر سمر الشيشكلي، مترجما، **النسوية والمواطنة**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004 ص. 195 .

(5)- Sandrine Rui , Ibid .

(6)- سليمان التجريني، "**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية –محاولات البحث في الفهم-**"، **في: منشورات مجلة العلوم القانونية**، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسة، العدد الثالث، المغرب، 2015، ص 182 .

(7) - المرجع نفسه، ص 183 .

(8)- Sandrine Rui, Ibid .

(9)- سليمان التجريني، "**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(10)- أمحند برقوق، "**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية**"، في: **الشعب**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد: 08، جانفي 2009، ص ص. 02-03 .

(11)- عصام بن الشيخ والأمين سويقات، "**إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي _حالة الجزائر والمغرب_ دور المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي**"، مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص. 09 .

(12)- مصباح الشيباني، "**المشاركة السياسية للمرأة ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن**": **التجربة التونسية مثالا، في: المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 154، نقلا عن الملف: C: \Users\pc\Desktop\mosbh_alshibani.pdf

(13)- ينظر نص الوثيقة الختامية لمؤتمر "بيكين" العالمي حول المرأة، المنعقد في 1995/09/01 .

(14)-«Implications of World Development Report 2012: **Gender Equality and Development for the World Bank Group**», World Bank (1/11/2011), sur cite: http://web.worldbank.org/wbsite/external/devcommext/0,,pagepk: 64000837~pipk: 64001152~thesitepk: 277473~contentmdk: 22992498,00.html

(15)- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق فرص للأجيال القادمة: "**المرأة والنوع الاجتماعي**"، **في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002)، ص 26 .

(16)- صابر بلول، "**التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع**"، **في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009/01/15، ص ص 650-651 .

(17)- جمال أبو شنب، **الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص . 243 .

(18)-. Sandrine Rui , Op Cit

(19)- سليمان التجريني، "**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**"، مرجع سابق، 183 .

(20)- حورية بقدوري، "**المشاركة السياسية للطالبات بالجزائر: دراسة ميدانية لطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 55 .

(21) _ Pierre Bourdieu, **La Domination masculine:** Suivi de quelques questions sur le mouvement gay et lesbien (Paris: Seuil, 1998).

(22)- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق فرص للأجيال القادمة، المرجع السابق.

*- نذكر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لا سيما منها المرأة التي صادقت عليها الجزائر وهي:

_العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966، أين صادقت الجزائر عليه سنة1989، عرضت تقريرها الأول سنة1991، وتقريرها الثاني سنة1998 على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

_ الميثاق الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية سنة1966، ومصادقة الجزائر عليه في ماي1989.

_ مصادقة الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة في مارس2004.

_ مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لعمل ذي قيمة متساوية سنة1969.

_ مصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى بروتوكولها الاختياري، مقدمة في ذلك تقريران الأول سنة1999، والثاني سنة2005.

**- تضمنت تشريعات خلال حقبة الأحادية الحزبية: (ميثاق طرابلس1962، وميثاق الجزائر1964، وميثاق1976، وميثاق1986).

- وفي حقبة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي عبر القوانين الصادرة عن دستور1989: (القانون17-91المتعلق بالانتخاب، القانون رقم05-02 المتعلق بالأسرة، والقانون رقم01-05 المتعلق بالجنسية، قانون العمل، القانون رقم03- 12المتعلق بتوسيع حصة المرأة في المجالس المنتخبة) .

(23)-مولود ديدان، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، حسب آخر تعديل له في نوفمبر 2008، الجزائر، دار بلقيس، ص 13 .

(24)- "القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات"، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول، الجزائر، 14 يناير 2012.

(25)- "القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثل المرأة في المجالس المنتخبة "، **الجريدة الرسمية**، الجزائر، جانفي 2012، ص 46

(26)- المادة 5 من القانون العضوي 12_03.

(27)-عمار عباس وبن طيوف نصر الدين، "**توسيع مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي**"، في: **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص 89.

(28)-نعيمة سمينة، "**قراءة في مسار تمثيل النساء بالبرلمان الجزائري من الاستقلال إلى اليوم**"، في: **مركز آفاق للدراسات والبحوث**، تاريخ النشر: 2012/08/03، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https: //aafaqcenter.com/index.php/post/1298

(29)- الموقع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:
http: //www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

(30)- شعبان العيد، "**الإصلاح السياسي في الجزائر 2008_2013**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: **رسم السياسة العامة والإدارة المحلية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013_2014، ص 75 .

31- صفية فحاصي، "**التمكين السياسي للمرأة في الجزائر**"، ورقة بحثية في: **المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية (التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الإصلاح السياسي في الوطن العربي)**، 11-13 كانون الأول 2004، صنعاء، اليمن، ص. 53

32- بيار بورديو، " **الهيمنة الذكورية**"، ترجمة سلمان قعفراني؛ مراجعة ماهر تريمش، في: **مجلة علوم إنسانية واجتماعية**، بيروت المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص27 .

(33)- حسين علوان، **إشكالية الثقافة المشاركة في الوطن العربي**، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص. 19-20.

34- مرسي مشري، "**التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**"، ورقة بحثية في ملتقى: **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله**، 20 أوت 2008، ص ص. 13-15 .

(35)- لخضر معاشو، "**مدى تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي في الجزائر؟**"، في: **مجلة العلوم القانونية**، وضعية المرأة في البلدان المغاربية: الفكر، القانون، الاجتماع والسياسة، العدد السابع، الرباط، المغرب، مطبعة الأمنية، 2015، ص 342.